



الرئيس	السيدة يول	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيلهيو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أوبونغ نيري
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الهند	السيد تيرومورتى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2021/1117)

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2022/8)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الجميع على ارتداء قناع في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء إلقاء الملاحظات.

أعطي الكلمة الآن للسيد واني.

السيد واني (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن الحالة في مالي منذ صدور تقرير الأمين العام (S/2021/1117) ورسالته (S/2022/8). وحيث أن الوثيقتين معروضتان عليكم، سيدتي الرئيسة، سأركز في إحاطتي على آخر المستجدات والتقدم المحرز والتحديات.

عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤتمر قمة استثنائية، خلال عطلة نهاية الأسبوع، لتقييم الخطوات التي اتخذتها مالي نحو إجراء الانتخابات والعودة إلى النظام الدستوري. وجاء مؤتمر القمة في أعقاب الاجتماع السابق لقادة المنطقة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ في أبوجا، فضلا عن تأكيد مالي أنها لن تتمكن من إجراء الانتخابات في الموعد المحدد، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢، وتعهدها بإبلاغ الجماعة في موعد غايته ٣١ كانون الأول/ديسمبر بجدول زمني معدل للانتخابات بعد اختتام المنتدى الوطني لإعادة التأسيس. وقد وُصف المنتدى، كما تذكرون سيدتي الرئيسة، بأنه محفل يستهدف إيجاد توافق سياسي واسع بشأن وجهة مالي المستقبلية، لا سيما من خلال الإصلاحات المؤسسية.

وأصدر المنتدى الوطني، الذي عُقد في الفترة من ١١ إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر على الصعيدين المحلي والوطني، توصيات واسعة النطاق بشأن الإصلاحات المؤسسية والإدارية. وعلى الرغم من تباين آراء أعضاء الطبقة السياسية بشأن أهمية تلك التوصيات وطرائقها، من الواضح أن تنفيذ توصيات المنتدى الوطني، الذي سيتجاوز الفترة الانتقالية بكثير، سيقطع شوطا طويلا في دعم تحقيق المزيد من الاستقرار في مالي.

وعقب اختتام المنتدى، عشية رأس السنة، أبلغت السلطات المالية رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بنتائجها، متوقعة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2021/1117)

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/8)

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ والسيدة آدم ديكو، الناشطة في الشؤون الاجتماعية والمديرة التنفيذية لجمعية الشباب للمواطنة الفاعلة والديمقراطية.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/1117 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي والوثيقة S/2022/8 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن.

قبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين اليوم - تذكيرا بمذكرة مجلس الأمن الأخيرة التي قدمها الرئيس (S/2017/507) بشأن أساليب عمله - أود أن أحث جميع المتكلمين، الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس على السواء، على الإدلاء ببياناتهم خلال خمس دقائق أو أقل.

وتدعو المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات إلى الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. وبهذه الروح أدعو مقدمي الإحاطات أيضا لأن يقتصر ملاحظاتهم الأولية على سبع إلى عشر دقائق. وأحث

الاستقرار في وسط البلد، إذ أن كليهما أمران في غاية الأهمية لاستقرار مالي على المدى الطويل. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المنتدى الوطني لإعادة التأسيس قد سلط الضوء على ضرورة تعزيز تنفيذ اتفاق السلام. ونتيح بعض توصياته الرئيسية - مثل مراجعة الدستور وإنشاء مجلس شيوخ والتعجيل بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق اللامركزية على مستوى الأقاليم - فرصة ينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يستفيدوا منها للمضي قدما بتنفيذ اتفاق السلام.

وتواصل جهود الوساطة الدولية بقيادة الجزائر، وبمشاركة البعثة المتكاملة وغيرها من الجهات الدولية صاحبة المصلحة، بنشاط. ففي ٥ كانون الثاني/يناير، اجتمعت الوساطة للمرة الثالثة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ ودعت إلى عقد اجتماع مبكر لصنع القرار بين الأطراف المالية الموقعة على اتفاق السلام، والذي نأمل أن يُعقد في الأسابيع المقبلة وأن يسمح بإحراز التقدم الذي طال انتظاره، لا سيما بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحو شامل على أساس العرض الملموس الذي قدمته الحكومة لدمج ٢٦ ٠٠٠ مقاتل خلال فترة السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة. كما ستسمح حلقة دراسية رفيعة المستوى ستُنظم في الأسبوع المقبل لجميع أصحاب المصلحة بتحسين تفعيل المواد الواردة في توصيات المراقب المستقل.

وتواصل البعثة المتكاملة العمل بشكل منسق مع الأطراف المالية والشركاء الدوليين لدعم عملية السلام. كما تواصل جهودها في الميدان، لا سيما من خلال دعم الكتائب المعاد تشكيلها التي أصبحت الآن جزءا لا يتجزأ من القوات المسلحة المالية، بما في ذلك الكتيبة المتمركزة في كيدال والتي تخطط حاليا للقيام بدوريتها الرابعة التي ستجري بنهاية الشهر.

ويظل نهج البعثة فيما يتعلق بمنطقة وسط مالي متعدد الأوجه ويتمحور حول تقديم دعم منظم للسلطات المالية في صياغة استراتيجية بقيادة سياسية لوسط مالي، كما طلب مجلس الأمن. وقد أُجريت "الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي" سلسلة من المشاورات بدعم من

إجراء الانتخابات الرئاسية بنهاية عام ٢٠٢٦. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أوفد وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى مالي لإجراء المزيد من المشاورات، ومن ثم قدمت مالي اقتراحا منقحا لإجراء الانتخابات في نهاية عام ٢٠٢٥.

وكما جاء في بيان رؤساء دول وحكومات الجماعة، فقد وجدوا أن الجدول الزمني المقترح غير مقبول. وحثوا السلطات المالية على التركيز على العودة السريعة إلى النظام الدستوري وقرروا الإبقاء على الجزاءات الفردية التي فُرضت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر وفرض عقوبات إضافية، بما في ذلك استدعاء سفراء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من مالي؛ وإغلاق الحدود البرية والجوية بين الدول الأعضاء ومالي؛ وتعليق جميع المعاملات التجارية والمالية، مع استثناءات للمنتجات الغذائية والإمدادات الطبية والنفط والكهرباء؛ وتجميد أصول مؤسسات مالي العامة المودعة في البنوك التجارية في المنطقة؛ وتعليق المساعدات المالية من مؤسسات الجماعة. وكما أشارت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يتعين استعراض هذه الجزاءات ورفعها تدريجيا على أساس وضع الصيغة النهائية لجدول زمني مقبول للانتخابات وإحراز التقدم المطلوب نحو تنفيذه.

واتخذت مالي عددا من القرارات عقب الإعلان، بما في ذلك استدعاء سفرائها من الدول الأعضاء في الجماعة وإغلاق حدودها معها. وفي خطاب موجه إلى الأمة مساء أمس، دعا الرئيس الانتقالي إلى الهدوء والوحدة، مشيرا إلى أن مالي لا تزال مستعدة للحوار مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإيجاد حل وسط يوفق بين تطلعات الشعب المالي واحترام مبادئ المنظمة. ونظرا لأن دعم عملية الانتقال جانب رئيسي من ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، سنواصل العمل مع السلطات المالية إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لإيجاد مخرج توافقي للتغلب على المأزق الحالي وتيسير عودة مالي إلى طريق السلام والاستقرار.

ولا يمكن المبالغة - إزاء الخلفية السياسية الراهنة - في التأكيد على أهمية أولويات البعثة المرتبطة باتفاق السلام لعام ٢٠١٥ وتحقيق

ومن بين أكثر آثار العنف إثارة للقلق في منطقة الساحل في السنوات القليلة الماضية تأثيره على التعليم. وفي مالي، تضرر أكثر من نصف مليون طفل من إغلاق المدارس، مما يعرض مستقبل البلد للخطر ويجعل الشباب أكثر عرضة للتطرف وسوء المعاملة.

وتبذل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي قصارى جهدها للتحقق ماديا من حالة المدارس أثناء الدوريات في المواقع النائية، بينما تعمل وكالات الأمم المتحدة عن كثب مع وزارة التعليم لتنفيذ استراتيجيات التخفيف الرئيسية. ونستكشف خيارات لتحسين دعم هذه الجهود، بما في ذلك من حيث الأمن، من خلال استخدام تمويلنا البرنامجي وصندوقنا الاستئماني، فضلا عن الاتصالات والتوعية.

وعلى الرغم من بيئة صعبة جدا والتحديات فيما يتعلق ببناء القدرات، يواصل حفظة السلام التابعون للبعثة بذل قصارى جهدهم لحماية المدنيين وطرق الإمداد الرئيسية والبنية التحتية الرئيسية، فضلا عن دعم المؤسسات المالية وتعزيز المصالحة المحلية والمشاركة المجتمعية.

وهنا، أود أن أبرز ردنا الفعال في أغيلهوك، في أقصى شمال مالي، حيث تم استكمال رد البعثة القوي على الهجمات التي وقعت في نيسان/أبريل بالمشاركة مع السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية، فضلا عن مشاريع تحقيق الاستقرار.

وثمة مثال آخر يتصل بنشر قوة للرد السريع وإنشاء قاعدة عمليات مؤقتة في تاسيغا، في منطقة غاو، بعد أن هدد المتطرفون السكان المحليين إن لم يغادروا القرية. كما مهدت البعثة، إلى جانب أفرقة المصالحة المالية، الطريق أمام اتفاق المصالحة المحلي الموقع في أكتوبر/تشرين الأول بين المجتمعات المحلية في أوغوساغو، حيث قتل نحو ٢٠٠ مدني في مارس/آذار ٢٠١٩ وفبراير/شباط ٢٠٢٠.

وعلاوة على ذلك، تقوم البعثة، دعما للقوات المسلحة المالية، بحماية الطرق والهياكل الأساسية الرئيسية الحيوية للسكان المعزولين

البعثة في الأشهر الأخيرة لتحديد النهج الاستراتيجية والجهود ذات الأولوية والإجراءات التي يمكن تنفيذها بسرعة في مجالات مثل الأمن والحكم والتنمية والمساعدة الإنسانية.

وبوشرت هذه الجهود، التي بُذلت دعما لاتفاق السلام وتحقيق الاستقرار في الوسط، فيما شهد عام ٢٠٢١ شن المتطرفين لهجمات يفوق عددها أي سنة من السنوات السابقة وتكبد البعثة لأكثر عدد من الضحايا منذ عام ٢٠١٣ في أعقاب حدوث زيادة كبيرة في الهجمات غير النمطية التي تستهدف المحاور الرئيسية والقوافل والمعسكرات وقواعد العمليات المؤقتة. وتؤكد سلسلة الهجمات المنسقة ضد معسكراتنا، فضلا عن مقتل ٢٨ من حفظة السلام في عام ٢٠٢١، بمن فيهم سبعة توغوليين في حادث واحد في كانون الأول/ديسمبر، خطورة البيئة التي تواصل البعثة المتكاملة العمل فيها.

وأود أن أشيد بجميع بلداننا المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بما فيها بلدان المنطقة، التي تشكل الجزء الأكبر من قواتنا والتي تدعم مالي منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١٢.

ويخلف النزاع آثار مدمرة على المدنيين والحالة الإنسانية. ففي ٣ كانون الأول/ديسمبر، على سبيل المثال، قُتل ٧٢ مدنيا من بينهم ٢٦ امرأة وطفلا بالقرب من سونغهو في وسط مالي، عندما هاجمت عناصر متطرفة حافلتهم. وارتفع عدد النازحين من ٢١٦ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٢٠ إلى أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ بعد عام. كما يؤثر تدهور الحالة الأمنية على الإنتاج الزراعي - إذ يتوقع أن يحتاج أكثر من ١,٨ مليون شخص إلى المساعدة الغذائية في عام ٢٠٢٢، مقارنة ب ١,٣ مليون شخص في عام ٢٠٢١. وسيكون هذا أعلى مستوى لانعدام الأمن الغذائي يسجل منذ عام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، فإن الاستجابة للنداء الإنساني لا تزال فاترة، حيث لم يتم استلام سوى ٣٨ في المائة من الأموال اللازمة. وهناك حاجة ماسة إلى دعم أقوى من المجتمع الدولي لمعالجة هذا النقص في التمويل.

أكثر فعالية. وينبغي لشركاء مالي أن يستفيدوا من تلك التطلعات للمساعدة في إرساء الأسس للاستقرار الدائم.

وينبغي بذل كل جهد ممكن لحل التحديات الحالية المرتبطة بالعملية الانتقالية في أقرب وقت ممكن. والمآزق الذي طال أمده قد يزيد من صعوبة إيجاد مخرج توافقي، في خضم زيادة المصاعب التي يواجهها السكان وزيادة إضعاف قدرة الدولة. وقد تكون لهذا السيناريو عواقب بعيدة المدى على مالي وجيرانها.

وإلى جانب الانتقال السياسي، من الأهمية بمكان أن يواصل المجلس إيلاء اهتمام متساو لتنفيذ اتفاق السلام وتحقيق الاستقرار في المركز، وهما لبنتان أخريان لإحلال السلام في مالي وتحقيق الاستقرار فيها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد واني على إحاطته .

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكو.

السيدة ديكو (تكلمت بالفرنسية): إسمي آدم ديكو، المديرية التنفيذية لجمعية الشباب للمواطنة النشطة والديمقراطية، وهي منظمة نشطة في جميع أنحاء بلدي. مهمتها هي تعزيز العدالة الاجتماعية والقيم الديمقراطية.

وأرحب بفرصة مخاطبة مجلس الأمن اليوم. وقبل أن أبدأ ملاحظاتي، أود أن أرحب بمبادرة النرويج الرامية إلى إشراك صوت المجتمع المدني المالي في هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في مالي. خلال السنوات العشر التي عانى فيها بلدي من النزاع وعدم الاستقرار، عقدت عدة مؤتمرات ومؤتمرات قمة دون أن يفسح المجال لمن يعملون في الميدان لتعزيز العدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق الإنسان وإحلال السلام في مالي .

ومع ذلك، فإن بلدي - ومنطقة الساحل عموماً - غنيان بالمجتمعات المدنية الدينامية والخلاقة. إنهما غنيان بالشباب المبدع والحيوي. وعلى الرغم من أنني لا أدعي التكلم باسم المجتمع المدني المالي بأسره، وهو مجتمع تعددي ومتنوع، يسرني أن أعرض أمام

بصورة متزايدة ولعملياتنا، ولا سيما الجسور على طول المحور الرئيسي بين سيفاري وبانداغارا. كما نواصل تقديم الدعم لقوات الدفاع والأمن المالية، ولا سيما من خلال عمليات إجلاء الضحايا وبناء القدرات والبنية التحتية.

وأخيراً، تدعم البعثة الجهود الإنسانية في القرى التي تطوقها منذ أشهر جماعات متطرفة في وسط مالي. فعلى سبيل المثال، تم إيصال ٤٩ طناً من الأغذية إلى فاريابوغو عبر ٢٢ رحلة جوية في الفترة من ٢١ كانون الأول/ديسمبر إلى ٦ كانون الثاني/يناير .

كما أنجز الكثير لضمان سلامة وأمن حفظة السلام، في ضوء التطور الملحوظ للتهديد، لا سيما في أساليب وقوة فتك الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام. ومن الواضح أن التحسينات الهامة التي طرأت على أمن المخيمات وتأهب الوحدات ومعدات وقدراتها على الكشف على مر السنين قد أنقذت أرواحاً كثيرة، ولكن يجب أن تستمر تلك الجهود. كما تقوم البعثة باستكشاف فتح طرق إمداد إضافية من أجل الحد من المخاطر التي تتعرض لها قوافلنا. وكما يعلم المجلس، اقترحت جمهورية تشاد مؤخراً نشر قوات إضافية ١٠٠٠ في البعثة، وهو تطور رحبت به السلطات المالية. وبمجرد تشغيل هذه القوات، فإنها ستوفر مزيداً من المرونة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها المدنيون وحفظة السلام، مع إتاحة مجال أكبر للبعثة لدعم قوات الدفاع والأمن المالية.

لقد مر عقد من الزمن على بدء الأزمة. وللأسف، لم تتحقق الآمال في التوصل إلى حل مبكر. وبدلاً من ذلك، أصبح انعدام الأمن أكثر انتشاراً، وتدهورت الحالة الإنسانية، وأصبح عدد متزايد من الأطفال خارج المدرسة، وعانى البلد من دوامة لا نهاية لها من عدم الاستقرار. ومع ذلك، كان يمكن أن تكون الحالة أسوأ بكثير بدون مشاركة المجتمع الدولي المستمرة والمتعددة الجوانب، بما في ذلك عن طريق نشر البعثة المتكاملة.

وفي الوقت الذي تواجه فيه مالي أوقاتاً عصيبة، نلاحظ تطلعا عميقاً لدى شعب مالي إلى الإصلاح وتحسين الحوكمة وإنشاء دولة

إن فيروس عدم المساواة مخادع. فعندما تحتكر أقلية صغيرة السلطة والثروة، تنهار الثقة في النظام الذي يُمكن من حدوث مثل هذه الحالة. وهذا هو بالضبط الوباء الآخر الذي تواجهه مالي اليوم - وهو انعدام الثقة العام لدى السكان إزاء نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي غير عادل، مما يؤدي إلى انكسار العقد الاجتماعي. غير أن الشباب المالي، الذين يمثلون أكثر من ٤٥ في المائة من مجموع السكان النشطين، لا يطلبون تعاطف العالم لتخليص أنفسهم من الفيروس؛ فهم ببساطة يطلبون إدماجهم في مفهوم السياسات العامة الشاملة والعادلة وأن ينظر إليهم كطرف فاعل رئيسي لإحداث تغيير إيجابي.

إن تقاوم الأزمة المالية يدفعني إلى إبداء عدد من الملاحظات. أولاً، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، من المهم ملاحظة عدم كفاية الرد العسكري الحالي، الذي تبينت أوجه قصوره وعدم قدرته ليس فقط على التغلب على التهديد، ولكن أيضاً على احتوائه. والنزوح الداخلي المرتبط بالعنف بين السكان يؤدي إلى تشريد الأسر، وبالتالي يعرض الأطفال لنقص التعليم والفتيات الصغيرات بوجه خاص للعنف الجنسي والجنساني - الأطفال الذين ينشأون في بيئات ملوثة بوجود رجال مسلحين وأسلحة مدمرة للبشر في عمر يفترض فيه أن يتعلموا الحياة في المجتمع والتعاطف مع الآخرين؛ الشباب والشابات الذين يشعرون بخيبة أمل وغضب من دولة لم تعد قادرة على ضمان أمنهم؛ والأكثر ضعفاً الذين ينضمون إلى الجماعات المتطرفة لأسباب مالية ومادية، ولكن، قبل كل شيء، غالباً لمجرد حماية أحبائهم.

وفي الوقت نفسه، يتابع الشباب الماليون بفضول وسائط الإعلام تتحدث عن الإجراءات المتكررة للبلدان التي لديها ما يسمى بوجهات النظر المتعارضة التي تصارع من أجل مصالح جيوسياسية واضحة في ساحات جديدة بعد سوريا وأفغانستان وليبيا، على سبيل المثال لا الحصر. يجب ألا تصبح مالي ساحة معركة جديدة للقوى العالمية. ومن واجب أعضاء المجلس صون السلم والأمن. وهو بالفعل الهدف الأساسي لولاية المجلس. ويجب على أعضاء المجلس ألا يرتقوا إلى مستوى مسؤولياتهم فحسب، بل يجب عليهم، قبل كل شيء،

مجلس الأمن رؤية الشباب المالي بشأن العزل التي يعاني منها بلدي وما لدينا من تطلعات. وبعد ١٠ سنوات من استراتيجيات الاستقرار الفاشلة، وفي خضم استفحال الأزمة في منطقة الساحل، حان الوقت للتغيير من أجل حل الأزمات في منطقة الساحل. لقد حان الوقت لتغيير النموذج. وحان الوقت للتواضع؛ ويجب أن نقبل أن الاستراتيجيات التي حاولنا تنفيذها كانت غير فعالة. وحان الوقت للسماح بوضع حلول مشتركة يؤيدها السكان المحليون تأييداً كاملاً.

واليوم أريد أن أتكم إلى المجلس بالنيابة عن أتنا، وهي فتاة من وسط مالي كانت أول ضحية للأزمة الأمنية. لقد أجبرت على الفرار من قريتها لتجد ملاذاً في مخيم للمشردين وشهدت مذبحه والديها على أيدي جماعات إرهابية. وأود أيضاً أن أتكم إلى المجلس بالنيابة عن أمادو، شاب من الجنوب يبحث عن آفاق اقتصادية وهو لم يتجاوز سن المراهقة، اضطر لمغادرة بلده ويعبر الصحراء، مجازفاً بحياته بحثاً عن حياة أفضل. إنني أتكم باسم جميع الشباب الماليين الذين يطمحون إلى غد أفضل.

وفي أوقات عدم اليقين هذه للبشرية جمعاء، وبعد عامين من الكفاح الدؤوب ضد جائحة مرض فيروس كورونا، أود أن أتكم إلى المجلس اليوم عن فيروس آخر ينتشر في مالي ومنطقة الساحل منذ سنوات، وتغذي متحوراته العديدة بشكل خطير حالات الأزمات وعدم الاستقرار التي نجتمع اليوم لمناقشتها - وهي أوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية.

ويولد هذا الفيروس تفاوتات صارخة، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية. وفي مالي، لا تتجاوز ٢ إلى ٣ في المائة نسبة أطفال الرعاة الرحل الذين يذهبون إلى المدرسة، ومعدل العمر المتوقع بين السكان الأصحاء لا يتعدى ٥٠ سنة. ويحرم هذا الفيروس ملايين الشباب الماليين من السعادة ويدفع معظمهم إلى العيش في الفقر. ويتحور ويتكيف مستفيداً من نظام غارق في الحوكمة السياسية السيئة والافتقار إلى الشفافية وأوجه قصور الديمقراطية التي تجعل العديد من مواطني بلدي يشعرون بأنهم غير مندمجين في مجتمع يتجاهلهم في أحسن الأحوال ويستبعدهم في أسوأ الأحوال.

أوجه عدم المساواة تتصرف مثل فيروس ينتشر ويتحور ويقتل، فإن اللقاءات موجودة لمكافحة هذا الوباء.

إن مكافحة عدم المساواة في متناول أيدينا. وهذا يعني إعادة الاستثمار بكثافة في سياسات اجتماعية عالية الجودة لصالح الجميع. وللمجتمع الدولي دور حاسم يؤديه. واليوم، يحشد بلدي موارد ثمينة لتمويل أمننا، وغالبا ما يكون ذلك على حساب مدارسنا ومستشفياتنا، التي لا تقل قيمة وأهمية عن الأمن.

وأدعو المجلس إلى أن يضع ثقته في الشعب المالي ومجتمعه المدني. إنه مفتاح حل الأزمات التي تواجهنا. ومن الضروري دعم وتعزيز مجتمعنا المدني، الذي من خلاله سنحسن الحكم من خلال العمل من أجل مزيد من الشفافية والمساءلة في العمل العام. سنقدم حولا جديدة ونخلق طريقة جديدة للعيش معا.

وفي هذا الصدد، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لها دور هام يؤديه، شريطة أن تدمج الحلول المحلية في إدارة الصراع وأن تشرك السكان المحليين في البحث عن حلول مستدامة. لقد حان الوقت للتوقف عن اتخاذ القرارات من أعلى إلى أسفل. يجب ألا تحدد الميزانيات التي يجري التصويت عليها في نيويورك الاحتياجات على أرض الواقع.

وبالنظر إلى الحالة السياسية السائدة في بلدي، أدعو المجلس إلى زيادة مشاركته في إيجاد حلول سريعة للحالة بين حكومة مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لصالح المواطنين، ولا سيما الشباب، الذين يزداد مستقبلهم بأسا. والشعب المالي هو الضحية الأولى للجزءات وقد عانى بالفعل بما فيه الكفاية. ولا يفرض المرء جزاءات على شعب يعاني بالفعل. ومن جانبي، أؤكد من جديد أن الشباب منخرطون بالفعل في إعادة صياغة العقلية والسلوكيات من أجل ولادة أمل حقيقي وتجديد بلدنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكو على إحاطتها الإعلامية.

أن يكونوا قدوة تُحتذى. إن التربة المالية تستحق ما هو أفضل من استخدامها كساحة معركة سياسية. ولن يُحكم على أعضاء المجلس ببياناتهم بل من خلال أفعالهم.

الديمقراطية المالية في حالة سيئة وتفتقر إلى الأصدقاء المخلصين. وباسم الاستقرار البالغ الأهمية، تتفاوض القوى العالمية على حلول توفيقية من شأنها أن تضعف ديمقراطيتها الهشة أصلا. وثمة حاجة ملحة إلى ضمان مزيد من الشفافية في الحياة العامة، وكذلك في العلاقات التي يقيمها أعضاء المجلس مع بلدي، مالي، مما سيمكن الشباب من أن يتبينوا حقيقة الأساطير التي تبيعها لهم جهات فاعلة رسمية وغير رسمية سيئة النية.

إن الافتقار إلى الآفاق الاقتصادية يعرض الشباب للهجرة كحل، وغالبا ما يكون ذلك سرا وعلى مسؤوليتهم الخاصة. غير أن الحلول التمويلية لتنظيم المشاريع دافعها في المقام الأول منع تدفقات الهجرة عوضا عن تيسير التنمية الاقتصادية والمالية الحقة للمنتفعين المستهدفين.

فالمعونة لا تقل أهمية عن الشروط التي تمنح بموجبها. واليوم، للأسف، تواجه مالي عواقب سوء الإدارة السياسية والاقتصادية، مما يوجب اليأس والجوع والفقر الذي يكون الشباب أول من يعاني منه. ولطالما تم التقليل من شأن مسألة الحكم من قبل أولئك الذين يدعون أنهم يقدمون الحل لأزمات منطقة الساحل. إلا أن ذلك يشكل جوهر التحديات التي نواجهها في مالي.

وهناك الآن حديث عن إعادة الدولة إلى المناطق التي كانت غائبة عنها لسنوات والتي استولي عليها ما يسمى بالجماعات الجهادية. ومع ذلك، لا أحد يسأل أبدا عن نوع الدولة التي ينبغي إعادتها قيد المناقشة. هل تكون استعادة الدولة التي غالبا ما ينظر إليها الشباب على أنها غير مبالية بمصيرهم بل وحتى مفترسة هو الحل؟ مالي تعاني من عقد اجتماعي معطل. والتحدي الذي يواجهنا ليس استعادة الدولة فحسب، بل أيضا تحويلها هي والعمل العام بحيث يخدم جميع الماليتين. مشاكلنا متجذرة في هذا الهرم من عدم المساواة. ومع ذلك، إذا كانت

الوسطى من البلد. ولا يزال هناك وقت لتلبية تطلعات الشعب المالي وتوقعات شركاء مالي - وفي المقام الأول بلدان المنطقة.

إننا ندرك خطورة التحديات التي تواجه مالي ولا نقلل من حجم المهمة التي تنتظرنا. ولهذا السبب نواصل عملياتنا العسكرية للتصدي للتهديد الإرهابي في منطقة الساحل، وبسبب ذلك واصلنا، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية للشعب المالي. كما أننا نعزز دعمنا للمجتمع المدني المالي، الذي يستحق الثناء على همته.

وتؤكد فرنسا من جديد دعمها لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والممثل الخاص للأمين العام. ونرحب بالالتزام الذي أبدته البلدان المساهمة بقوات. ويساورنا قلق بالغ إزاء التهديدات التي يشكلها نشر مرتزقة مجموعة فاغنر لتنفيذ ولاية البعثة تنفيذًا سليماً. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون التجربة المحفوفة بالخطر لبعثة الأمم المتحدة بمثابة درس.

وفي الختام، سنواصل جهودنا لتلبية احتياجات الشعب المالي. وندعو السلطات الانتقالية مرة أخرى إلى استئناف الحوار وقطع التزامات واضحة بالعودة إلى النظام الدستوري.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص واني والسيدة ديكو على إحاطتيهما وعلى كل ما يقومان به في أصعب الظروف.

والمملكة المتحدة، على غرار أعضاء المجلس الآخرين، تشعر بقلق بالغ إزاء التطورات التي حدثت مؤخراً في مالي. ونأسف أسفا عميقا لوفاة ثمانية من حفظة السلام نتيجة لأعمال عنائية منذ آخر مرة عقد فيها المجلس مشاورات مغلقة بشأن الحالة في تشرين الأول/أكتوبر. إن تواتر تلك الهجمات المؤسفة يدل على خطورة التحديات الأمنية التي تواجه مالي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين وحفظة السلام. ويؤكد على ضرورة تضافر جهود السلطات المالية والشركاء الدوليين لتحقيق الاستقرار في البلد.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام والسيدة ديكو على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وكما لاحظت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دورتها الاستثنائية الرابعة المعقودة في ٩ كانون الثاني/يناير، فإن الحالة في مالي تبعث على القلق البالغ. فلم تحترم السلطات الانتقالية التزاماتها، التي تعهدت بها رغم ذلك أمام الشعب المالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجميع الشركاء الدوليين الملتزمين تجاه مالي، والتي أيدها مجلس الأمن. ولذلك لم يكن هناك طريق واقعي حتى الآن نحو العودة إلى النظام الدستوري، ونحن نشهد، على العكس من ذلك، تضييقاً في الحيز الديمقراطي.

وعليه، تؤيد فرنسا تأييداً كاملاً جميع جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لضمان وفاء السلطات الانتقالية بالتزاماتها، وإلى إجراء الانتخابات لإنهاء الفترة الانتقالية في إطار زمني معقول. ونتيجة للآزمة الحالية، فإن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي - وهو مفتاح تحقيق الاستقرار في مالي - لم يعد يشهد أي تقدم. وفي الوقت نفسه، فإن عدم وجود استراتيجية متكاملة للمناطق الوسطى يعرض السكان لانعدام الأمن وتدهور الحالة الإنسانية.

ونحن، شأننا شأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نأسف بشدة لأن السلطات الانتقالية تستخدم أموالاً عامة محدودة أصلاً لدفع أجور المرتزقة الأجانب بدلاً من دعم القوات الوطنية والخدمات العامة لصالح الشعب المالي. وقد أدانت فرنسا وأقرب شركائها بشدة نشر مرتزقة من مجموعة فاغنر على الأراضي المالية، المعروف أنهم يهددون المدنيين وينهبون مواردهم وينتهكون القانون الدولي وسيادة الدول.

ولا تزال فرنسا مصممة على دعم مالي والشعب المالي. وندعو السلطات الانتقالية للعودة إلى طريق الحوار، والمضي قدماً في أعمال تحضيرية ملموسة للانتخابات على أساس جدول زمني موثوق به، وإحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام، ووضع استراتيجية للمناطق

بما في ذلك حماية المدنيين في المناطق التي يصعب الوصول إليها. كما أنها تساعد أفرقة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على التحقيق في الانتهاكات.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قامت السيدة ريتا فرنش، سفيرة المملكة المتحدة العالمية لحقوق الإنسان، بزيارة مالي وسمعت عن تراجع حيز الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان في البلد وعن العقبات المتبقية أمام مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام. وتستخدم المملكة المتحدة تمويل البرامج للمساعدة في إبراز أصوات النساء، ونرحب بصوت السيدة ديكو وشهادتها هنا اليوم. وبينما نتطلع إلى إجراء الانتخابات واستئناف عملية السلام، نحث السلطات الانتقالية والجماعات المسلحة الموقعة وجميع أصحاب المصلحة على مضاعفة جهودهم لإشراك النساء والشباب.

وستواصل المملكة المتحدة رصد الحالة في مالي عن كثب. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يفعل الشيء نفسه، مع إبقاء جميع الخيارات مفتوحة بهدف كفالة العودة إلى الحكم الدستوري في الوقت المناسب وحماية حقوق الإنسان.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد القاسم واني، على قيادته لجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وإحاطته بشأن الحالة في البلد. واستمعنا أيضا باهتمام إلى ممثلة المجتمع المدني، السيدة آدم ديكو.

من الواضح أن تحسين الحالة في مالي وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي والقضاء على الإرهاب والتخفيف من المصاعب الاجتماعية والاقتصادية، كلها أمور تتوقف قبل كل شيء على الاستقرار السياسي الداخلي. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة مالي الانتقالية بهدف إجراء حوار شامل للجميع على الصعيد الوطني مع جميع أصحاب المصلحة بغية تحديد سبيل للمضي قدما لتحقيق المزيد من الإصلاح والتنمية في البلد. ونحن على ثقة بأن نتائج ذلك الحوار ستنفذ في أقرب وقت ممكن.

وينبغي أن تقود تلك الجهود حكومة شرعية تركز على تلبية احتياجات شعبها. وبدلا من ذلك، لدينا حكومة انتقالية تركز على تمديد فترة ولايتها. إن اقتراح مالي بتأجيل الانتخابات لمدة تصل إلى خمس سنوات مخيب جدا للأمال. وهو يثير الشكوك حول التزام السلطات الانتقالية بالديمقراطية وسيادة القانون، على الرغم من التأكيدات التي قدمت لأعضاء المجلس خلال زيارتنا إلى باماكو في تشرين الأول/أكتوبر.

ولا نزال نؤيد جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وندعو السلطات الانتقالية إلى التحضير للانتخابات دون إبطاء حتى يتسنى استعادة النظام الدستوري في أقرب وقت ممكن. ونعتقد، على غرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن أي إصلاحات طويلة الأجل ينبغي أن تمضي بها الحكومة المقبلة المنتخبة ديمقراطيا. ونشجع السلطات الانتقالية على مواصلة العمل مع الجماعة الاقتصادية بحسن نية حتى يتسنى الاتفاق على جدول زمني موثوق به للانتخابات.

ومع تصاعد النزاع في مالي وانتشاره جنوبا، فإن المدنيين بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. إن الوجود المؤكد لمجموعة فاغنر في مالي يهدد بزعزعة استقرار البلد أكثر. وقد أوضحت المملكة المتحدة شواعها في البيان المشترك الذي وقعته مع شركاء دوليين آخرين في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وقد رأينا كيف انتهكت حقوق الإنسان للمدنيين وكيف تعرض حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة للخطر بسبب وجود قوات فاغنر غير الخاضعة للمساءلة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولن يؤدي نشر المرتزقة إلا إلى زيادة التحديات التي تواجه مالي. ونحث السلطات المالية على إعادة النظر في قرارها.

وتظل المملكة المتحدة ملتزمة تجاه الشعب المالي والمساعدة في بناء الاستقرار والتنمية على المدى الطويل. ومن خلال نشرنا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تسهم قوات المملكة المتحدة إسهاما ملموسا في أهداف البعثة،

إن المخاطر على الأمن في مالي وفي المنطقة كبيرة جدا. وفي هذا الصدد، نرى أن للشعب المالي كل الحق في اللجوء إلى شركاء آخرين مستعدين للعمل معهم لتعزيز الأمن. وانتقاد هذه الإجراءات إنما هو من باب النفاق وعدم احترام دولة ذات سيادة.

ومن الضروري أن يستمر التعاون الوثيق وتنسيق العمل بين الأطراف المالية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونتفق على أن هناك حاجة إلى وضع اللمسات الأخيرة على تدابير التكيف للبعثة في أقرب وقت ممكن. ونؤيد جهود حفظة السلام للتخفيف من حدة النزاعات القبلية، وحماية المدنيين. ونعتقد أن القرارات المتعلقة بطرائق نشر البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بما في ذلك عدد قواتها، ينبغي أن تتخذ بالتشاور مع باماكو. لا أحد يجرد الماليين من مسؤوليتهم. فالماليون يضطعون بالدور الرئيسي في التغلب على الصعوبات الراهنة.

وفيما يتعلق بالتوصل إلى حل في مالي، فإننا نسترشد على الدوام بمبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. وفي هذا السياق، نؤيد جهود الوساطة على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

إن الحالة في مالي بلا شك عامل رئيسي في الأمن الإقليمي. ونحن على استعداد للنظر المتعمق في مقترحات لتوسيع نطاق المساعدة المقدمة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال مجلس الأمن. ونعيد تأكيد رغبتنا في التعاون الوثيق مع مالي وجميع الأطراف الفاعلة الدولية لتحقيق استقرار الحالة في البلد والمنطقة قاطبة.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر المبعوث الخاص واني والسيدة آدم ديكو على إحاطتهما وأرحب بممثل مالي في هذه الجلسة.

في البداية، أود أن أؤكد أنه يعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأكرر تعازي بلدي في الخسارة التي لا تعوض لموظفي البعثة الذين سقطوا أثناء ممارسة ولايتها.

ونعتقد بوجود تنفيذ الالتزامات التي قطعت فيما يتعلق بإعادة إرساء النظام الدستوري وفقا للحقائق على أرض الواقع، التي لها منطقتها الخاص وتتطلب بعض التعديلات الضرورية. ونعترف بالصعوبات التي تواجهها السلطات المالية في التحضير للانتخابات العامة ونتفهم تلك الصعوبات. ونوافق على أنه بدون استعادة سيطرة الدولة في أجزاء كثيرة من البلد، سيكون من الصعب اعتبار نتائج الاقتراع الشعبي موثوقة. وسيؤدي ذلك مباشرة إلى موجة أخرى من زعزعة الاستقرار السياسي، كما حدث في مالي في عام ٢٠٢٠. ونعتقد أن التدخل الخارجي المفرط في تلك المسائل، كما شهدنا في الأشهر الأخيرة، لا يمكن إلا أن يزيد من تعقيد الحالة.

وما زال الوضع الأمني خطيرا. إذ يواصل المتطرفون إرهاب السكان المحليين وشن هجمات على الوحدات العسكرية المالية وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولا تزال القوات المسلحة المالية والخوذ الزرق التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تتكبّد خسائر مادية وفي الأرواح.

وعلى خلفية إعادة تشكيل الوجود العسكري الفرنسي في البلد بشكل غير متوقع، ونتيجة لذلك تم إغلاق عدد من القواعد الرئيسية في مكافحة الإرهاب في المنطقة، يجب على القوات المالية الآن أن تكافح بمفردها النشاط الإرهابي في تلك المناطق. وفي هذا الصدد، نرى أن الشعب المالي له الحق الكامل في التعامل مع شركاء آخرين مستعدين للتعاون معهم لتعزيز الأمن. والهستيريا المحيطة بوجود الشركة الروسية مظهر آخر من مظاهر الكيل بمكيالين، لأنه من الواضح أن سوق هذه الخدمات تحتكره البلدان الغربية.

ونرحب بقيام السلطات المالية بوضع استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار في وسط البلد. ونعتقد أنه، على الرغم من كل الاختلافات في الظروف الراهنة، سيكون من التهور ترك البلد لتقلبات المصير، بما في ذلك ما يتعلق بتقليص المساعدة العسكرية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن فرض الجزاءات في سياق الظروف الصعبة أصلا التي تواجهها مالي سيؤدي إلى تدهور الحالة بالنسبة لسكانها إلى حد كبير.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غابون وغانا وكينيا - وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمن العام، السيد القاسم واني، والسيدة آدم ديكو على إحاطتهما بشأن الحالة الراهنة في مالي.

إن الحالة في مالي معقدة لأنها تجمع بين الانتقال إلى حكومة سلمية وديمقراطية، ووجود جماعات إرهابية عابرة للحدود الوطنية أصبحت أكثر رسوخاً، وديناميات إقليمية وعودة للتنافس بين القوى العظمى.

إن المصلحة المشتركة للمجموعة، بوصفها ممثلة لإرادة الاتحاد الأفريقي، هي أن تنعم مالي بالسلام والأمان وأن تجسد حكومتها إرادة شعبها وتسيطر سيطرة كاملة على أراضيها. تلك هي الأهداف الكامنة وراء بياننا المشترك. ونسلم بالحاجة الملحة إلى أن يعيش الشعب المالي في أمان وأن تكون لديه حكومة قادرة على مواجهة تحديات وتطلعات شعبه. ونسلم كذلك بأن التهديد المتزايد للإرهاب يزهق الأرواح من خلال العنف وأثره السلبي على الاقتصاد.

إن الزيادة السريعة في الإنفاق العسكري للتصدي لهذا الخطر في وقت يتعرض فيه الاقتصاد لضغوط لنفس الأسباب، بسبب استخدام الأسلحة، أدت إلى انتكاسات في التنمية وسبل العيش.

كما أن تنامي الجريمة عبر الوطنية يغذي انعدام الأمن، وهو ما يجتذب الجماعات الإرهابية بينما تضعف قدرة الدولة على الحفاظ على النظام. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من تزايد الوسائل العسكرية، لم تكن الجهود التي تبذلها الجماعات الإرهابية لاستعادة السيطرة الفعلية على الإقليم فعالة عموماً، على الرغم من استيلاء الجيش على السلطة.

وتنتهي المجموعة على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لما قدمته من مساعدة تقنية للسلطات الانتقالية، أي وضع سياسة للأمن الوطني وإدماج المقاتلين السابقين

تمثل مالي حالة واضحة جداً للتشابك والترابط المعقد جداً للإقصاء وعدم المساواة والفساد من جهة، والنزاع المسلح والعنف من جهة أخرى، كما ذكرت السيدة آدم ديكو بوضوح. لقد كان ذلك هو الطرح الذي عرضه رئيس بلدي على المجلس للنظر فيه قبل أسابيع قليلة (انظر S/PV.8900).

ويزيد إعلان السلطات الانتقالية مؤخراً عزمها على تمديد الجدول الزمني للانتخابات من تعقيد الحالة السياسية والأمنية الحساسة في مالي. وترى المكسيك أن من الضروري أن تلتزم تلك السلطات بتقديم جدول زمني للانتخابات لا يطيل الفترة الانتقالية دون داع. وبالطبع، يجب على مجلس الأمن، من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، أن يواصل مواكبة العملية لضمان الظروف التقنية والأمنية اللازمة لضمان إجراء انتخابات نزيهة وموثوقة وشاملة للجميع.

ويؤيد بلدي أيضاً دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تيسير الانتقال والعودة إلى النظام الدستوري. ونحيط علماً بالجزءات التي اعتمدت في غانا يوم الأحد ونتق بأننا لن تؤثر على عمليات الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في مالي.

وبلدي على اقتناع بأن حكومة شرعية تنتج عن انتخابات ديمقراطية بمشاركة واسعة من النساء والشباب هي وحدها القادرة على تحقيق القائمة الطويلة من الإصلاحات المعلقة وتلبية المطالب التي أعرب عنها خلال منتدى الحوار الوطني.

كما أن انتشار العنف في وسط وجنوب البلد يدل على أن الوجود الدولي غير كاف لتحقيق الاستقرار في مالي. ويجب على الدولة أن تعزز سلطتها في جميع أنحاء إقليمها الوطني. ولذلك يجب فرض السلطة المدنية حتى يتمكن الجيش المالي وقوات الأمن من التركيز على مهامهما الأساسية: حماية السكان من هجمات الجماعات المسلحة، والقضاء على التطرف العنيف، وتحييد الجريمة المنظمة قدر الإمكان، وضمان السلامة الإقليمية للبلد.

وندعو مجلس الأمن إلى احترام وتبني تصميم رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن اقتراح السلطات بتمديد الفترة الانتقالية إلى خمس سنوات غير مقبول، وأن الانتقال السريع إلى الحكم الدستوري في مالي يجب أن يتم دون إبطاء. إن حكومة ديمقراطية وكفوءة شاملة هي الأساس لمالي تنعم بالأمن، والتي إن شكلت ستعكس مسار حالة انعدام الأمن التي تشكل تهديداً كبيراً للسلام الإقليمي والدولي. ولذلك، ندعو المجلس إلى تقديم دعمه الكامل للقرار وإنفاذ التدابير الإضافية المنصوص عليها في البيان. وتشمل هذه التدابير إغلاق الحدود البرية والجوية بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومالي؛ وتعليق جميع المعاملات التجارية والمالية بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومالي، باستثناء المنتجات الأساسية المدرجة في القائمة؛ وتجميد أصول جمهورية مالي في المصارف المركزية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وتجميد مؤسسات الدولة المالية والأصول شبه الحكومية في البنوك التجارية في جميع أنحاء المنطقة؛ وتعليق وصول مالي إلى جميع المساعدات المالية والمعاملات مع جميع المؤسسات المالية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ونشجع المنطقة على ضمان تنفيذ الجزاءات مع إيلاء الاعتبار الدقيق والداعم للاحتياجات التشغيلية للبعثة والجهود الجارية لمكافحة الإرهاب في مالي والساحل. كما نعرب عن دعمنا لتنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واللامركزية والتنمية، وخاصة في شمال البلد. وندعو السلطات الانتقالية في مالي إلى مواصلة جهودها في هذا الاتجاه.

ثانياً، يشكل التدهور المستمر في الحالة الأمنية في مالي، الذي اتسم بتزايد أعداد الهجمات التي تستهدف المدنيين وحفظه السلام في وسط مالي وشمالها وجنوبها، إلى جانب تزايد استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، مصدر قلق كبير. وقد أدى انعدام الوجود الفعال للدولة في أجزاء من البلد إلى تشجيع هذه الجماعات الإرهابية، مما أدى إلى

في قوات الدفاع والأمن المالية وإعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها في المستقبل باتجاه شمال مالي. بيد أن هناك حدوداً واضحة لولاية البعثة وقدراتها على توفير أمن أكثر فعالية لمالي.

وهناك أيضاً حدود واضحة لقدرات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي، رغم أنها واعدة في تصميمها وطموحها، تقتصر إلى التمويل الكافي والقدرة التدريبية التي يمكن التنبؤ بها. وفي هذا الصدد، نشير إلى الحاجة الملحة إلى سد الفجوة الأمنية الناجمة عن إغلاق القواعد الفرنسية في كيدال وتيساليت في شمال مالي وفي تمبكتو كجزء من إعادة تشكيل وجودها العسكري في منطقة الساحل.

ومع تدهور الحالة الأمنية، تزداد الهشاشة بسبب عدم إحراز التقدم في المرحلة الانتقالية. ونحيط علماً بعقد المؤتمر الوطني لإعادة البناء في مالي، الذي أتاح لجزء من سكان مالي التعبير عن آرائهم بشأن الإجراءات اللازمة لإعادة بناء مالي والمسارات الاستراتيجية للانتقال في مالي. إن الالتزامات الناجمة عن تلك الاجتماعات، التي قبلت بها السلطات العسكرية، ضرورية لأهداف الأمن والتنمية التي حددناها أعلاه. وكما أشارت المجموعة سابقاً، فإن ذلك سيتطلب وسائل وموارد عسكرية مكيفة ومصممة خصيصاً، وشرعية ديمقراطية، وإدارة شاملة للتنوع، ومكافحة للجريمة عبر الوطنية، وتحسين سبل العيش على الصعيد المحلي لإحلال السلام والأمن في المنطقة.

وفي ضوء هذه الأولويات، نشجع السلطات الانتقالية في مالي مرة أخرى على الوفاء بالتزاماتها وقيمها التي تربطها بالمثل الجماعية للاتحاد الأفريقي.

(تكلم بالإنكليزية)

وفيما يتعلق بكيفية تحسين الحالة الأمنية، نريد أن نقدم المقترحات التالية إلى المجلس والمنطقة والمجتمع الدولي قاطبة:

أولاً، نحث على الترحيب بالبيان الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٩ كانون الثاني/يناير، الذي انبثق عن دورة استثنائية عقدت في أكرا برئاسة فخامة نانا أدو دانكوا أكوفو - أدو، رئيس جمهورية غانا.

غرب أفريقيا استعداداً لأي احتمال قد يحدث بسبب قرارها بشأن الوضع في مالي.

ونحث المجلس على اغتنام الأسابيع المقبلة للتعامل مع التحدي المتزايد للإرهاب على نطاق القارة. وقد حان الوقت لكي ينظر الأعضاء في اتخاذ تدابير إضافية واضحة بشأن الفرق بين الحاجة الوطنية إلى تحقيق الاستقرار السياسي والحاجة الإقليمية إلى مكافحة الجماعات الإرهابية عبر الوطنية المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ثالثاً، ترحب مجموعة ١+٣ بخطة التكيف الجارية للبعثة ودعوة الأمين العام إلى زيادة عدد الأفراد النظاميين لتعزيز قدرة البعثة على دعم السلطات الوطنية في حماية المدنيين، على النحو المبين في تقريره الوارد في الوثيقة S/2021/657. ونشيد بحفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لقدرتهم على صد الهجمات المعادية بقوة، لا سيما في أغلهوك، حيث وقع ٢٦ هجوماً في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر وحدها.

ونرحب بالجهود الجارية التي تبذلها البعثة لتعزيز إجراءاتها المتعلقة بإجلاء المصابين، بما في ذلك من خلال استعراض أجري في المقر في تموز/يوليه. ونشيد بجنود البعثة الذين عملوا بلا كلل لاستعادة السلام والاستقرار في مالي، في ظروف أمنية صعبة للغاية في كثير من الأحيان. وإذ يساورنا القلق بشأن سلامة حفظة السلام، فإننا نلاحظ عدم وجود قدرة كافية ومناسبة على النقل الجوي، ولا سيما فيما يتعلق بالطائرات العمودية المتوسطة والطائرات العمودية المسلحة، وهو ما لا يزال يعرقل أداء البعثة. ولذلك، تحت مجموعة ١+٣ المجلس على تزويد البعثة بالأصول الجوية المقرر توفيرها، وهي عوامل تمكين حاسمة للبعثة لمواصلة تنفيذ ولاياتها في جميع أنحاء منطقة عملياتها.

رابعاً، تعرب المجموعة عن قلقها إزاء تدهور الحالة الإنسانية الناجم عن تزايد انعدام الأمن، نظراً لوجود مئات الآلاف من المالبين في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة أو في مخيمات المشردين داخليا. وقد تتفاقم الحالة الإنسانية بسبب النزاعات القبلية وانعدام الأمن

مناخ من الخوف وزيادة إغلاق المدارس وانعدام الخدمات الأساسية والأنشطة الإنسانية.

ومن الأهمية بمكان أن نضع في أذهاننا في المقام الأول أن عدم استقرار الحالة الأمنية في مالي له آثار كبيرة لا على باقي القارة فحسب، بل أيضا خارج حدود أفريقيا. يجب أن نواصل العمل بلا كلل حتى لا يصبح هذا البلد ملاذاً للجهادية والإرهاب يهدد في نهاية المطاف سلامنا وأمننا المشترك.

لذلك ندعو بشكل عاجل إلى استجابة مناسبة بقدر أكبر لتزايد انعدام الأمن. ويجب أن يشمل ذلك الدعم اللوجستي والمادي والمالي المناسب للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بشدة بأن مكتب الدعم التابع للأمم المتحدة هو الوحيد الذي يمكن أن يوفر المزيد من الدعم المالي المباشر والذي يمكن التنبؤ به والموثوق والكافي للقوة المشتركة. إن مجموعة ١+٣ مقتنعة بأن هذا هو النهج الصحيح، ونحن نشجع المجلس بقوة على تغيير النموذج ودراسة مسألة التمويل في ضوء أكثر مواتاة.

ونقترح نشر لواء للتدخل السريع قادر على القيام بعمليات قتالية ضد الجماعات المتطرفة، كما حدث في إطار بعثات أخرى مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب كذلك بطلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إصدار ولاية أقوى وهجومية بقدر أكبر من شأنها تعزيز القدرة التشغيلية للبعثة للتعامل مع تحديات الإرهاب في المنطقة. وبينما نشير إلى أن الأمين العام أوصى بتعزيز قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، نشجعه على تعزيز مشاركته مع السلطات المالية في هذا الصدد.

لقد شجعنا المتغيرات الإقليمية التي تميزت بالعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب وكذلك التوقيع على اتفاق بين مالي وتشاد يسمح بشر ألف جندي تشادي إضافي في إطار البعثة. كما نرحب بقرار السلطات بالتفعيل الفوري للقوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول

ولا يمكن لعمليات حفظ السلام وحفظه السلام أن يعملوا بمعزل عن الآخرين. إن التنفيذ السريع لاتفاق السلام والمصالحة في مالي وتعزيز الوجود الأمني والإداري للدولة في جميع أنحاء إقليم مالي أمران مطلوبان بصورة عاجلة لحماية أنشطة حفظ السلام في البلد.

ولا تزال الحالة السياسية في مالي يكتنفها عدم اليقين. ومن المهم أن يتوصل أصحاب المصلحة الماليون إلى توافق في الآراء بشأن الجوانب الموضوعية للمرحلة الانتقالية، ولا سيما برنامج إصلاح الحكومة الانتقالية، والإصلاحات الانتخابية، وفترة الانتقال. ولا يمكن التصدي للتحديات السياسية والأمنية التي تواجهها مالي منذ عقد من الزمن بدون عملية سياسية موثوقة ومشاركة جميع أصحاب المصلحة. ولئن كنا ننوه بالجهود التي بذلتها السلطات الانتقالية في مالي مؤخرا، ولا سيما عقد المنتدى الوطني لإعادة التأسيس، فإن العبء يقع الآن على عاتق أصحاب المصلحة الماليين للمضي قدما في العملية. ونأمل أن تقوم السلطات الانتقالية بالإصلاحات السياسية والانتخابية والمؤسسية الضرورية، وأن تعمل بطريقة هادفة من أجل إجراء الانتخابات والعودة إلى الحكم الديمقراطي.

ولا يزال تنفيذ اتفاق الجزائر بشأن السلام والمصالحة في مالي أساسيا لتحقيق السلام والاستقرار في مالي. وللأسف، لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير تقدما كبيرا على هذه الجبهة بسبب الخلاف بين الحكومة الانتقالية والأطراف الموقعة. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تعمل معا، وأن تمضي قدما بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة بدون مزيد من التأخير.

ولا تزال الحالة الأمنية في مالي مثيرة للقلق، حيث تستهدف الجماعات الإرهابية، مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، المدنيين الأبرياء وقوات الأمن الوطنية والدولية وقوات حفظ السلام التابعة للبعثة في مالي. وتشير الهجمات المتكررة في الأشهر الأخيرة إلى اتجاه آخر يبعث على القلق يتمثل في أن نفوذ الإرهابيين يتزايد خارج المناطق الشمالية والوسطى من مالي ليهدهد بعض أجزاء الجنوب أيضا.

الغذائي الناجم عن تغير المناخ وتدمير الإرهابيين للممتلكات المملوكة للمدنيين.

وتحيط مجموعة ١٣+١ علما بأن قرار المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الصادر في ٩ كانون الثاني/يناير بتعليق المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء في المجموعة ومالي يستثني السلع الاستهلاكية الأساسية والمنتجات الصيدلانية والمنتجات النفطية والكهرباء والإمدادات والمعدات الطبية، بما في ذلك مواد لمكافحة مرض فيروس كورونا. هذه بنود رئيسية لاستدامة تقديم المعونة الإنسانية. ونحث بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على ضمان تنفيذ جميع التدابير المعلنة في البيان مع إيلاء أقصى قدر من الاعتبار لسبل عيش الشعب المالي لأن هذه التدابير أساسية لتلبية الاحتياجات اليومية الأساسية.

وأود أن أختتم بياني بدعوة السلطات الانتقالية إلى التعاون مع المجتمع الدولي لضمان انتقال سريع يحقق إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع وإعادة إرساء النظام الدستوري. كما ندعو مجلس الأمن إلى إعادة النظر في المسألة والتفكير في الولايات والموارد التي ستلبي الاحتياجات الفعلية على أرض الواقع.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على إحاطته بشأن التطورات التي وقعت مؤخرا في مالي وأنشطة البعثة في تنفيذ ولايتها. وأشكر أيضا السيدة آدم ديكو، ممثلة رابطة الشباب من أجل المواطنة النشطة والديمقراطية، على أفكارها.

في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم مرة أخرى بأحر تعازينا للأسر المكلومة بوفاة حفظة السلام السبعة من توغو الذين فقدوا أرواحهم في هجوم على قافلة للبعثة في وسط مالي في ٨ كانون الأول/ديسمبر. كما نتقدم بخالص تعازينا لأسر حفظة السلام من بلدان المنطقة الذين فقدوا أرواحهم في الأشهر الأخيرة. وندين بشدة تلك الهجمات وندعو السلطات المالية إلى تقديم مرتكبي هذه الجريمة البشعة إلى العدالة.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته، وأشكره بصورة متأخرة، على الدعم الذي قدمه لمجلس الأمن عندما زرنا مالي في تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضا أن أشيد بالسيدة آدم ديكو على إحاطتها. ونرحب بحضور الممثل الدائم لمالي ونطلع إلى رده على التعليقات التي أبدت هنا اليوم.

واليوم، أود أن أتطرق إلى ثلاثة مواضيع عامة: الهجمات على حفظة السلام، وتنفيذ عملية الانتقال السياسي، واتفق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر، والحالة الأمنية شديدة التقلب.

أولا، نتقدم الولايات المتحدة، على غرار الآخرين، بتعازيها العميقة لأسر المدنيين وحفظة السلام الذين قتلوا في الهجمات التي شنت مؤخرا على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في أواخر العام الماضي، وكذلك لحكومات مالي ومصر وتوغو. ومما يثير القلق البالغ عدد الهجمات التي تشن باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويجب أن تكون لدى حفظة السلام المعدات اللازمة لكفالة سلامتهم في ضوء تلك التهديدات. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل الولايات المتحدة دعم سلامة حفظة السلام بتوفير التدريب والمعدات اللازمة من خلال مبادرتنا لعمليات السلام حول العالم، ولكننا نحث حكومة مالي أيضا على العمل مع البعثة المتكاملة من أجل تحسين البيئة الأمنية وناشدها أن تقوم بذلك.

ثانيا، يتعين علينا دعم كل جهد تبذله البعثة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها لمساعدة السلطات الانتقالية في مالي على تنفيذ عملية الانتقال السياسي واتفق الجزائر للسلام. خلال زيارة مجلس الأمن إلى مالي في تشرين الأول/أكتوبر، كانت الحالة الأمنية والسياسية الهشة ظاهرة للعيان. ونؤيد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والوسيط غودلاك جوناثان، ونشيد بهما على مشاركتها مع الحكومة الانتقالية في تيسير العودة إلى الديمقراطية في مالي. ونثني على الإجراءات الحازمة التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب

إن التصدي للتهديد الإرهابي في مالي، الموجود أيضا في جميع أنحاء منطقة الساحل، يحتاج إلى استجابة أمنية إقليمية قوية تدعمها الموارد والقدرات الكافية. وفي الوقت الذي تقوم فيه قوات الأمن الدولية بإعادة هيكلة وجودها في منطقة الساحل، فإن الأهم من ذلك هو كفالة ألا تؤدي إعادة الهيكلة تلك إلى خلق فراغ أمني تملؤه الجماعات الإرهابية والجهادية، بل ينبغي أن يستكمل بوجود قوي للقوات الوطنية والإقليمية. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر دعوتنا إلى زيادة دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك عن طريق تزويد القوة المشتركة بالدعم المالي اللازم.

ونشيد بجهود البعثة المتكاملة لمساعدة السلطات المالية. بيد أنه من المهم تزويدها بالموارد الكافية لتنفيذ ولايتها. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة واحدة من أصعب بعثات حفظ السلام. ولذلك ينبغي أن تتسم سلامة وأمن موظفيها بأهمية قصوى بالنسبة لنا جميعا. ونؤكد مجددا دعمنا لمزيد من التكامل التكنولوجي في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل تعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم وكفالة التنفيذ الفعال للولايات. كما نحيط علما بجهود الممثل الخاص لتنفيذ أحكام القرار ٢٥٨٩ (٢٠٢١). ولكن نظرا لتزايد الهجمات على حفظة السلام في مالي، ينبغي أن يكون الإبلاغ عن تنفيذه أشمل. ونأمل أن تعالج مسألة عدم كفاية الإبلاغ في التقارير المقبلة للأمين العام.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن مالي تواجه تحديات متعددة الأبعاد تضرب بجذورها في الاختلالات الطويلة الأمد في مؤسساتها الإدارية والدستورية والأمنية، التي لم تعالج منذ عقود. ويتعين على أصحاب المصلحة الماليين أن يتولوا زمام الأمور بالكامل، وأن يبذلوا جهودا مخصصة لإجراء الإصلاحات وتنفيذ اتفاق السلام. وما زلنا نأمل أن يتمكن شعب مالي من التصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهها من خلال عملية ديمقراطية. وما زلنا نشجع السلطات المالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على المشاركة البناءة في التوصل إلى حل مبكر للأزمة الحالية. ولا تزال الهند ثابتة في دعم الشعب المالي في سعيه إلى السلام والأمن والتنمية.

والعنف الجنساني الرهيب والحالة المتردية بشكل متزايد في وسط مالي - ليست هي مالي التي أعرفها من خلال سنوات عملي الطويلة في ذلك البلد، والحالة تستحق اهتمام مجلس الأمن. ويكتسي العمل الذي تقوم به البعثة من أجل النساء الماليات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي أهمية خاصة. ويمكن للسلطات المالية، بل وينبغي لها، أن تحقق في تلك القضايا وأن تحقق العدالة لهؤلاء النساء.

وبناء على اقتراح الأمين العام، فإن البعثة بحاجة أيضا إلى زيادة الحد الأقصى لقوام القوات التابعة لها. وسيساعد ذلك في حماية المدنيين في وسط مالي من خلال نشر المزيد من قوات الرد السريع والعتاد الجوي وتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام من خلال أفرقة إزالة الذخائر المتفجرة. وتتحمل الحكومة الانتقالية المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة وأمن وحرية تنقل موظفي الأمم المتحدة وأصولهم. وعلى سبيل التنكزة، فإن المشاركين في التخطيط للهجمات ضد حفظة السلام التابعين للبعثة أو توجيهها أو رعايتها أو شنها قد يخضعون لعجزات. وينبغي للحكومة الانتقالية أن تجري تحقيقات شفافة وذات مصداقية وأن تحاسب المسؤولين عن تلك الهجمات.

وكما لاحظ آخرون، فإننا نشعر بقلق خاص إزاء ما تردد عن وجود أفراد مرتبطين بمجموعة فاغنر. واستنادا إلى نمط انتهاكات هذه المجموعة لحقوق الإنسان وتهديداتها لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في سياقات أخرى، فإن هؤلاء الأفراد يشكلون خطرا على حفظة السلام التابعين للبعثة وعلى شعب مالي. وتستحق البعثة أن تحصل على صورة واضحة بشأن ما إذا كان هؤلاء الذين يُسمون متعاقدون يشكلون جزءا من المساعدة الثنائية الرسمية. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يتعين إخضاعهم للمساءلة بمعرفة بلدهم الأصلي. ويجب على الحكومة الانتقالية أيضا أن تقوم بدورها لحماية المدنيين وتهيئة الظروف المواتية للاستقرار ومعالجة المظالم الاجتماعية والأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، كما أكدت السيدة ديكو.

وكما أوضح مجلس الأمن من قبل، تحتاج الحكومة الانتقالية إلى استراتيجية شاملة تهدف إلى حماية المدنيين والحد من العنف الطائفي

أفريقيا في ٩ كانون الثاني/يناير دعما للديمقراطية والاستقرار. ولمن يدعون إلى حل أفريقي، أمل أن يدعموا قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأنتهي على مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن على بيانها القوي اليوم.

ونشاط الجماعة الاقتصادية خيبة الأمل العميقة إزاء الافتقار الصارخ إلى الإرادة السياسية لدى الحكومة الانتقالية في مالي بشأن إحراز التقدم نحو تنظيم الانتخابات، كما التزمت بذلك في أعقاب انقلاب آب/أغسطس ٢٠٢٠. ونحث الحكومة الانتقالية على الوفاء بتعهداتها تجاه الشعب المالي بإعادة بلدهم إلى الديمقراطية. وهذا ما يطالب به شعب مالي؛ وهذا ما يريده؛ وهذا ما يستحقه. إن فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ليست في مصلحتهم وتزيد من آلام الشعب.

ويجب أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة؛ ويجب أن تتسم بالشفافية. وهذا يعني التشجيع على مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة مع الرجل، سواء أثناء الاقتراع أو بالتسجيل للتصويت. وهذا يعني استخدام مراقبي الانتخابات المحليين لتيسير إجراء تلك الانتخابات الحرة والنزيهة في الوقت المناسب. ونرحب بقيادة بوجمعة دلمي للجنة متابعة الاتفاق من أجل تحقيق هذه الغايات، ولكننا بحاجة إلى إحراز تقدم ملموس لتنفيذ اتفاق الجزائر.

ولنتذكر النقاط المرجعية المحددة في القرار (٢٠٢١) ٢٥٨٤، ولا سيما إدماج المقاتلين السابقين المتبقين في إطار عملية تسريح ونزع سلاح وإعادة إدماج متسارعة. وعلينا أن نفي بتلك النقاط المرجعية وعلينا أن نُشرك جماعات المجتمع المدني التي تقودها النساء بشكل مجد وأن نقوم أيضا بتفعيل المرصد النسائي. وفي مالي، اجتمع المجلس مع عدد من هذه الجماعات، وقد أعجبنا بها كثيرا. وكما سمعنا من الممثل الخاص للأمين العام، يجب أن نعمل على إعادة مالي إلى طريق يؤدي إلى السلام والاستقرار.

ثالثا، أريد أن أناقش الحالة الأمنية المتردية الاضطراب، كما يتضح من جراءة وتواتر وشدة الهجمات على المدنيين وقوات الأمن الوطنية والقوات الدولية والبعثة. وأعمال العنف الطائفي الواسع النطاق

والوصول إلى المجتمعات المحلية وإقامة علاقات ثقة مع السكان المحليين.

ثانيا، لدينا شواغل عميقة فيما يتعلق بأثر أنشطة المنظمات الإرهابية، ونسلط الضوء على أهمية مواصلة جهود مكافحة الإرهاب بالتنسيق بين القوى المحلية والإقليمية والدولية. ولا يمكننا أن نقلل من شأن انتشار نزعة التطرف والتطرف العنيف وتأثير الجهات الفاعلة الجديدة في المنطقة. والتحديات هائلة بالفعل، ولكن نشر مرتزقة أجنب في البلد يزيد من تعقيد الأمور. وندعو السلطات إلى التريث وعدم اتخاذ مثل هذه القرارات المؤثرة باستخفاف. وكما رأينا في سيناريوهات أخرى، يمكن أن يقوض ذلك الاستقرار الهش للغاية بالفعل وأن يؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وأن تكون له عواقب وخيمة، حتى على علاقات منظومة الأمم المتحدة بأسرها مع البلد. إن مالي بحاجة إلى قرارات سليمة وأفعال مسؤولة، وليس إلى مرتزقة غير خاضعين للمساءلة.

إن الارتفاع الحاد في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي وثقتها البعثة يبعث على القلق. ويجب أن تكون حقوق الإنسان في صميم الاستجابة الأمنية ويجب أن نواصل مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونحث بقوة السلطات الانتقالية على مواصلة التحقيقات النشطة مع الجناة ومحاسبتهم.

ثالثا، نقف إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الإعراب عن شواغل جدية فيما يتعلق بتأخير المرحلة الانتقالية. فلم تحترم السلطات المالية ما تعهدت به، بل وتطلب تأجيل المرحلة الانتقالية لمدة تصل إلى خمس سنوات. ولا نفهم مبررات ذلك التمديد غير المقبول، إن لم يكن الرغبة الخالصة في البقاء في السلطة. وتؤيد ألبانيا بقوة التدابير الأخيرة التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية. فهي تدابير واسعة وينبغي أن تحمل السلطات المالية على التفكير بجدية. وندعو السلطات المالية إلى مراجعة ملفها والقيام بما هو مطلوب لتيسير العودة السريعة إلى النظام الدستوري. والأمر لا يتعلق أبدا

وإعادة بسط سلطة الدولة ووجودها وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في وسط مالي وعقد انتخابات في الوقت المناسب. وتلك الاستراتيجية الشاملة هي مفتاح التقدم. وستفضي إلى تحقيق جميع أهدافنا المشتركة في المجالات الأمنية والإنمائية والإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان. وإذا تم ذلك على نحو صحيح، فإنه سيؤدي إلى نشر السلام والأمن في جميع أنحاء مالي. وهذا ما يستحقه شعب مالي.

وأقول للسفير عيسى كونفورو إن هدفنا هو العمل معه. وهدفنا هو العمل مع مالي لإيجاد حل دائم لمالي ولشعبها. وأعلم أن مالي لا تريد أن تُعزل عن مجتمع دولها وعن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. إن مالي - وهي موضوع لمناقشات مجلس الأمن واهتمامه، كما رأينا اليوم - ليست مكانا لطيفا. وأعلم أن السيد كونفورو لا يروقه أن يرى مالي بوضعها الحالية. فلنعمل معا لتحقيق الاستقرار لمالي وشعبها وإعادة مالي إلى مجتمع الدول الذي تنتمي إليه.

السيد خوجا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص

للأمين العام واني والسيدة ديكو على أفكارهما الثاقبة اليوم.

وأود أن أبرز ثلاث مسائل رئيسية هي: تدهور الحالة الأمنية وخطر الإرهاب وعملية الانتقال السياسي.

أولا، نشعر بقلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في مالي، وهو الأمر الذي تناوله الزملاء باستفاضة سابقا. وتزايد الهجمات على المدنيين وحفظه السلام - وقد تحدث الممثل الخاص للأمين العام عن هجمات منسقة - يشير بوضوح إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة للتصدي للتحديات الأمنية وإرساء وجود للدولة في جميع أنحاء البلد. ومن الضروري أن تتفق السلطات على استراتيجية شاملة بقيادة سياسية لحماية أرواح المدنيين.

وتتشي ألبانيا على الخطوات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لزيادة عدد الموظفين، وهو أمر حاسم الأهمية للتواصل الفعال مع السكان من جميع الفئات. وقد أثبتت المرأة نجاحها الكبير في حماية المدنيين

اقترح السلطات الانتقالية بتأجيل العودة إلى الإطار الدستوري - لمدة تصل إلى خمس سنوات - لا يسهم بأي حال من الأحوال في الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار.

إن الإصلاح السياسي الشامل هو أمر يهم جميع قطاعات المجتمع في مالي. وتجدر الإشارة بالمبادرة الرامية إلى إسناد هذا الإصلاح إلى مشاورات شعبية واسعة النطاق، مع مراعاة مشاركة النساء وجماعات الأقليات. لكن أبناء مالي يستحقون انتقالا سريعا نحو الديمقراطية. هذه هي الطريقة الوحيدة لبناء مؤسسات مشروعة، والتي بدونها سيظل البلد يواجه تهديدات خطيرة لسلامته. ولهذا السبب تؤيد البرازيل جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لضمان اختتام عملية الانتقال السياسي في الوقت المناسب.

منذ البداية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقوم بدور بالغ الأهمية في تعزيز الحوار بين القوى السياسية المحلية وتشجيع العودة العاجلة إلى النظام الدستوري. إننا نحث السلطات الانتقالية في مالي على الاستجابة للرسالة التي بعثت بها الجماعة الاقتصادية لإجراء انتخابات عامة في أقرب وقت ممكن.

ومن المهم أن نضع في اعتبارنا أن الانتخابات وحدها لن تكون كافية لإنهاء النزاع في مالي. فحتى يتم إيقاف تصاعد العنف من الضروري تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الأطراف في اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وللأسف، يشير تقرير الأمين العام إلى أنه لم يُحرز في هذا الصدد سوى تقدم ضئيل في الأشهر الأخيرة.

إننا نحث جميع القوى السياسية على احترام الالتزامات التي قطعتها في الجزائر، وخاصة فيما يتعلق بإدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة. وفي هذا الوقت، الذي تتعرض فيه عملية السلام لتهديد من الجماعات المتمردة، يجب على القيادة السياسية أن تتخذ الخطوات اللازمة لكسب ثقة شعب مالي والمجتمع الدولي.

نشاطر الممثل الخاص قلقه البالغ إزاء أنشطة الجماعات المتمردة والمنظمات الإرهابية في مالي، ولا سيما توسيع نطاق التهديد الإرهابي

بالحكام. والأمر لا يتعلق بالجزرالات إنه يتعلق دائما بالشعب، بما في ذلك الشباب المالي، كما سمعنا في وقت سابق من السيدة ديكو. وينبغي أن يكونوا هم أصحاب القرار.

وعلاوة على ذلك، نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويلزم القيام بعمل جاد، وهناك حاجة إلى نتائج ملموسة. وفي الوقت نفسه، لا تزال المشاورات الرامية إلى إنشاء مرصد نسائي مستقل بهدف تعزيز دور المرأة في عملية السلام والعملية السياسية غير حاسمة.

(تكلم بالفرنسية)

ولا يمكن إصلاح النسيج الاجتماعي في مالي أو إعادة بنائه دون الإسهام النشط للمرأة. فلا سلام من دون استيعاب للجميع. ولا يمكن تحقيق السلام في غياب المرأة. وتدعم ألبانيا المساعي الحميدة وجهود الوساطة التي تبذلها البعثة المتكاملة. ونهيب بالسلطات المالية العودة إلى تلمس خطاها من أجل خير البلد وشعبه.

أخيرا، نعتقد أنه يجب على المجلس أن يقف بحزم وأن يستمر في الضغط وأن يعتمد التدابير اللازمة، تماما كما فعلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حتى يتسنى لأصحاب المصلحة في مالي الانتقال من عملية مشاورات تسير ببطء إلى إجراءات ملموسة والتوصل إلى توافق في الآراء، كما نأمل، بشأن فترة انتقالية معقولة.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص القاسم واني على تقديمه التقرير الفصلي للأمين العام عن الحالة في مالي (S/2021/1117). التقرير لا يترك أي شك في تصاعد العنف في الأشهر الأخيرة. وأشكر أيضا السيدة ديكو على عرضها، وكذلك الممثل الدائم لمالي على مشاركته في هذه الجلسة.

إن الوضع في مالي خطير للغاية، بالنظر إلى أن البلد قد أضعفته سنوات من النزاع وهو عرضة لأعمال المتطرفين والقوى الأخرى التي تعارض المصالحة الوطنية. وفي هذا السيناريو، فإن

إن أيرلندا تتشاطر شعور القلق بشأن تدهور الحالة في مالي. ونضم صوتنا إلى الآخرين في الإدانة، بأشد العبارات، للهجمات الأخيرة التي استهدفت المدنيين وحفظه السلام، وكذلك قوات الأمن الوطنية والدولية. ونقدم بخالص تعازينا لجميع المتضررين.

لا شك أن الإصلاحات السياسية والمؤسسية ضرورية للتصدي للتحديات الكبيرة في مالي. بيد أن إطالة أمد الانتقال السياسي لن تؤدي إلا إلى تفاقم عدم الاستقرار. فمن الممكن مواصلة الإصلاح المجدي والمستدام بصورة مشروعة من خلال حكومة مدنية شاملة ومنتخبة ديمقراطيا. نحن نشجع الحكومة الانتقالية على الانخراط البناء مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومع الشركاء الدوليين، من أجل وضع جدول زمني للعودة إلى النظام الدستوري وإجراء انتخابات. وكما قال زملاؤنا الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن صباح اليوم، نحن نؤيد نتائج مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية الذي عُقد في نهاية الأسبوع الماضي.

إن تدهور الحالة الأمنية يسهم في التحديات الكبيرة التي تواجه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. نشيد بعمل البعثة في تنفيذ ولايتها في مثل هذه الظروف الصعبة. إن التهديد الذي يتعرض له المدنيون المليون وحفظه السلام يؤكد الحاجة إلى كفاءة توفير الموارد الكافية والمناسبة للبعثة. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام إلى زيادة قدرة موظفي البعثة على دعم السلطات الوطنية في حماية المدنيين، ولا سيما في المنطقة الوسطى من البلد.

(تكلمت بالإنكليزية)

ونرحب ترحيبا حارا بعمل البعثة في دعم المجتمعات على المستوى المحلي في الجهود المبذولة من أجل الأمن والاستقرار والحماية. وينبغي أن تكون البعثة مصحوبة بخطة طويلة الأجل مملوكة وطنيا وتُقاد سياسيا لتحقيق الاستقرار في مجال الأمن وتوفير الخدمات الأساسية للدولة. وندعو السلطات إلى اتخاذ الإجراءات الحاسمة اللازمة لتمكين الدولة من الاضطلاع بمسؤوليتها عن توفير

في جنوب مالي والزيادة الكبيرة في الهجمات على معسكرات وأفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. إن الهجمات الأخيرة التي أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين وتسعة من حفظة السلام تدل على أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق الاستقرار وضمان سلامة السكان المدنيين. ولا تزال التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان شائعة، ودون أن يتم تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة لمحاسبتهم على جرائمهم.

إن البرازيل تؤيد بقوة عمل البعثة المتكاملة، التي لا تزال ولايتها بالغة الأهمية. وقد سررنا كثيرا لأن أحدث تقرير عن البعثة قد سلط الضوء على المشاريع السريعة الأثر ومشاريع الحد من العنف المجتمعي التي تنفذها البعثة، والتي تسهم في تحقيق أولويات البعثة وتساعد على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في البلد. لقد بذلت البعثة كل ما في وسعها لاحتواء تدهور أكبر في الأوضاع الأمنية. غير أنه ينبغي فهم ولاية البعثة على أنها مؤقتة، وأن الحل الدائم يتوقف على قدرة الدولة في مالي على تحمل مسؤولياتها.

تدافع البرازيل عن تعزيز مؤسسات الدولة وقوات الأمن في مالي، بدعم قوي من المجتمع الدولي. ونرحب بجهود سلطات مالي الرامية إلى وضع استراتيجية شاملة بقيادة سياسية لمنطقة وسط مالي، ونأمل أن يتم الانتهاء منها قريبا. ولعكس اتجاه التدهور المستمر للحالة الأمنية في مالي، هناك حاجة ملحة إلى الدفع نحو الانتهاء في الوقت المناسب من عملية الانتقال السياسي وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. تشكر البرازيل البعثة المتكاملة والممثل الخاص واني على جهودهما القيمة لدعم العمليتين كليهما.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد واني، الذي يسرني أن أراه مرة أخرى، على إحاطته الثاقبة هذا الصباح. وأود أيضا أن أشكر السيدة ديكو على ملاحظاتها، التي كانت مناسبة للغاية، وكانت بصراحة مذهلة إلى حد ما. علاوة على ذلك، يسعدني أن يكون معنا هذا الصباح زميلنا وشقيقنا السفير كونفورو ممثل مالي، الذي نحن تحت تصرفه دائما.

والازدهار في مالي. وتحت أيرلندا السلطات الانتقالية على العمل مع الشركاء الدوليين الراسخين والمعترف بهم لاستعادة السلام والأمن. وندعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

أخيرا، أود أن أكرر دعم أيرلندا وامتنانها للبعثة، بما في ذلك أفراد قوات الدفاع الأيرلندية الذين يخدمون في تلك البعثة. وأود كذلك أن أؤكد للسيد واني دعم بلدي الكامل. ونحن نقف إلى جانبه وإلى جانب فريقه لإحراز تقدم نحو السلام والأمن في مالي.

السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص واني على إحاطته. وقد استمعت أيضا باهتمام إلى بيان السيدة ديكو. وأرحب بالممثل الدائم لمالي، السفير عيسى كونفورو، وبوجوده في الجلسة.

تمر مالي في الوقت الحاضر بفترة حرجة من النهوض بالانتقال السياسي والحفاظ على الأمن والاستقرار وتعزيز التنمية الوطنية. ويخدم تحقيق السلام والاستقرار والوحدة في مالي المصالح المشتركة لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي. وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية:

أولا، عقدت مالي منتدى وطنيا بشأن إعادة التأسيس في نهاية العام الماضي، توصل فيه جميع الأطراف إلى توافق كبير في الآراء بشأن سلسلة من المسائل الرئيسية، مثل العملية الانتقالية والإصلاح السياسي والأمن القومي واتفاق السلام. وينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يدعم جميع الأطراف في مالي لتنفيذ نتائج المنتدى وحل الخلافات من خلال الحوار والتشاور وضخ زخم جديد في السلام والاستقرار الوطنيين.

ويتمحور الاهتمام حاليا حول مسألة الانتقال السياسي والانتخابات العامة. وينبغي أن يهدف تعزيز العملية ذات الصلة إلى الحفاظ على الوحدة والتنمية المستقرة في مالي. ويجب أن يحترم رسم خارطة الطريق ذات الصلة بإرادة الشعب المالي وأن تُصمم خصيصا للحالة الفعلية في مالي، مع تجنب أي اضطرابات جديدة قد تتجم عن الترتيبات الانتخابية.

الخدمات الاجتماعية الأساسية، والوصول إلى العدالة، وحماية شعبها. فهذا هو ما يهم أبناء مالي في حياتهم اليومية.

ويساور أيرلندا قلق بالغ إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان. وندعو إلى المساءلة الكاملة لمركبي انتهاكات حقوق الإنسان وإلى تعزيز تدابير العدالة واستخدامها بفعالية. ونعيد تأكيد موقفنا بأن جميع جهود مكافحة الإرهاب، عسكرية أو خلاف ذلك، يجب أن تلتزم بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن الزيادة الموثقة في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وهم الأكثر ضعفا - بما في ذلك التجنيد واستخدام العنف الجنسي والقتل والتشويه - تبعث على القلق العميق. وبظل العنف الجنسي والجنساني مصدر قلق خاص وترحب أيرلندا بتوقيع السلطات الانتقالية على خطة عمل للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

إن آراء أيرلندا بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام وتحقيق السلام المستدام معروفة جيدا. ونرحب بالتقدم المحرز مؤخرا، ولكننا نشدد على الأهمية المطلقة لتعيين نساء في لجنة متابعة الاتفاق وتشغيل المرصد النسائي المستقل. وثمة حاجة إلى أن نرى تقدما ملموسا وذا مغزى. ونساء مالي جزء من التصدي للتحديات التي تواجه البلد اليوم. فلا بد أن يُكُنَّ في القاعات التي تجري فيها المناقشات وعلى طاولة صنع القرار.

سمعنا اليوم، بعبارات واضحة من الممثل الخاص، عن تدهور الأوضاع الإنسانية وعن الانخفاض الكبير والمثير للقلق في إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويتطلب تزايد انعدام الأمن وزيادة التشرد والأزمة الغذائية المثيرة للقلق، إلى جانب الآثار السلبية لتغير المناخ، اهتمامنا العاجل في مجلس الأمن. وندعو جميع الأطراف إلى دعم العمل الإنساني وتيسير إيصال المساعدة الأساسية للمحتاجين.

(تكلمت بالفرنسية)

إن الأزمت الحالية التي تواجهها مالي خطيرة. ووجود حكومة ديمقراطية وشاملة للجميع بقيادة مدنية هو أفضل وسيلة لتحقيق الأمن

ومن الضروري تحديد الحلقات الضعيفة وتحسين قدرات الإنقاذ والقدرات الطبية من أجل حفظه السلام واستخدام تكنولوجيات جديدة لتعزيز الإلمام بالحالة وتحسين الاستجابة لحالات الطوارئ والتصدي بفعالية لخطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.

وينبغي للبعثة أن تخصص مواردها وأن تتشر أفرادا وفقا للولاية التي يخولها لها مجلس الأمن وأن تبقي كل شيء مكيفا حسب الحالة الفعلية في الميدان وأن تحترم وجهات نظر مالي. ويتعين على البلدان المعنية، لدى تعديل انتشارها العسكري، تعزيز التنسيق والتعاون مع البعثة لتجنب إلقاء أي أعباء إضافية على كاهل البعثة، مع الوفاء بولايتها وتجنب التسبب في أثر سلبي على سلامة حفظه السلام.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
نرحب نحن كذلك، بمشاركة سفير مالي في جلسة اليوم.

(تكلمت بالعربية)

أشكر السيد القاسم واني، الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته الوافية وعلى الجهود التي تقوم بها البعثة لتعزيز الاستقرار والسلام في مالي والمنطقة ككل. كما استمعنا باهتمام إلى ممثلة المجتمع المدني، السيدة آدم ديكو.

وأود، بداية، أن أعرب عن خالص عزائنا ومواساتنا لعائلات الضحايا الذين وقعوا جراء الهجمات الإرهابية الأخيرة في مالي، حيث يواصل المدنيون تحمل وطأة العنف. وأود أيضا تكريم جميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم خدمة للسلام في مالي منذ نشر القوات عام ٢٠١٣.

في سياق اطلعنا على التطورات الأخيرة في مالي، نود تسليط الضوء على المسائل التالية:

أولا، نؤكد على أهمية استكمال عملية الانتقال السياسي في مالي وإحراز تقدم ملموس في عملية الانتخابات عبر مواصلة الحكومة الانتقالية مساعيها في هذا السياق. ومن المهم تنسيق الجهود دون

لقد أحاطت الصين علما بالقرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٩ كانون الثاني/يناير وبرد فعل حكومة مالي الانتقالية. وتدرك الصين أن جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والحكومة الانتقالية في مالي تسير في نفس الاتجاه لتهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات العامة وضمان أن تفضي إلى صون السلام والاستقرار في مالي. وتحت الصين الجانبين على مواصلة الاتصالات وتعزيز الحوار وبذل جهود مشتركة لحل المسائل الإقليمية. وفي نفس الوقت، ينبغي للقوى خارج المنطقة أن تتجنب ممارسة ضغوط مفرطة على مالي، والتي لن تسهم بأي حال من الأحوال في التوصل إلى تسوية سياسية.

ثانيا، كثيرا ما تشن القوى الإرهابية هجمات في المناطق الوسطى والشمالية والتي امتدت جنوبا، حيث وقعت اشتباكات بين الجماعات المسلحة والمليشيات والقوى المتطرفة وما إلى ذلك. إن مالي قوة هامة في عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود حكومتها لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار واحترام سيادتها وقيادتها في إدارة التعاون الأمني الأجنبي. ومن الضروري تيسير تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي وتحقيق المزيد من النتائج بشأن مسائل مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإعادة نشر القوات المسلحة؛ ومنطقة التنمية الشمالية. وتدعم الصين مالي في وضع استراتيجية شاملة قائمة على العملية السياسية في المنطقة الوسطى وبذل المزيد من الجهود لاستعادة سلطة الدولة والحد من الفقر للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاع.

ثالثا، تقدر الصين قيادة الممثل الخاص واني في التغلب على الصعوبات والوفاء بنشاط بولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. فالبعثة تنتشر في أخطر منطقة من المناطق التي تعمل فيها بعثات حفظ السلام. وفي عام ٢٠٢١، لقي ما يصل إلى ١٩ من حفظة السلام من كوت ديفوار وتشاد ومصر وتوغو وبلدان أخرى حتفهم، وهو أمر محزن. وتعرب الصين عن تعازيها للبلدان التي ينتمي إليها حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم.

زيادة برامجها بشكل كبير في المجتمعات الهشة في غرب أفريقيا والساحل. وعليه، فإن تحديد مجموعة من الأهداف ذات الصلة خلال العامين المقبلين يمكن أن يكون نقطة بداية مهمة لتحقيق ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للنرويج.

حرصا على الوقت، سأكتفي بإضافة بضع كلمات بصفتي الوطنية، وسيتم نشر بقية بياننا على الإنترنت:

إننا نشعر بقلق عميق إزاء التطورات السياسية والأمنية والإنسانية في مالي، وكما قال الممثل الخاص للأمين العام، يجب على الحكومة الانتقالية - ونحن كشركاء - معالجة ثلاثة أمور على الأقل بطريقة منسقة. أولا، يجب وقف الزيادة المبلغ عنها في عدد المرشدين داخليا، والاستهداف المنهجي للمدنيين، والهجمات المستمرة على المدارس، بما في ذلك في وسط البلد. ثانيا، يجب احترام اتفاق الجزائر باعتباره الأساس المشروع للسلام ومواصلة الحوار في مالي. ثالثا وأخيرا، ومن أجل شباب مالي، الذين استمعنا إليهم للتو اليوم، نحث قادة مالي الانتقاليين على توخي الحذر في استخدام السلطة التي استولوا عليها بالقوة.

ويحتاج الانتقال السياسي إلى ديناميكية جديدة. ويجب أن يسير الأمن والحكم الرشيد جنبا إلى جنب. ونطلب إلى الحكومة الانتقالية المالية أن تصغي إلى رسائل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن التطورات في مالي لا تؤثر على الماليين فحسب، بل تؤثر على البلدان المجاورة أيضا. ولا بد من إجراء الانتخابات، واستعادة النظام الدستوري، في أقرب وقت ممكن عمليا، من أجل ضمان الشرعية والمساءلة. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها معرفة الإرادة الحقيقية للشعب المالي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أذكر مرة أخرى جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على خمس دقائق لتمكين المجلس من القيام بعمله على وجه السرعة. أعطي الكلمة لممثل مالي.

الإقليمية والإقليمية والدولية لدعم عملية الانتقال السياسي، وبما يتماشى مع اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥، الذي يُعد تنفيذه أساسا لدعم عملية السلام في مالي.

ويحيط بلدي علما بمخرجات القمة الاستثنائية التي عقدها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أكرا في ٩ كانون الثاني/يناير. ونشجع في هذا الصدد على مواصلة الحوار لجلب الاستقرار إلى مالي، ونؤكد على أهمية دعم مجلس الأمن لهذه الجهود.

وبالتوازي مع ذلك، لا بد من ضمان مشاركة المرأة بشكل فاعل وهادف وكامل في عملية الانتقال السياسي وتنفيذ اتفاق السلام. ونشيد بالجهود الجارية لإنشاء "مرصد المرأة المستقلة" لتيسير مشاركة المرأة في العمليات السياسية والسلمية في مالي.

ثانيا، وكما أشار الممثل الخاص، لا تزال الحالة الأمنية في مالي حرجة، خاصة مع مواصلة الجماعات الإرهابية توسيع نطاق وجودها وعملياتها بالرغم من الجهود المبذولة لصددها. ونؤكد في هذا الصدد على الدور الهام الذي تقوم القوة المشتركة التابعة لمجموعة دول الساحل الخمس لمكافحة الإرهاب في مالي ومنطقة الساحل.

علاوة على ذلك، يتطلب تحقيق الاستقرار في مالي اتباع نهج شامل ومتكامل يمكن من خلاله معالجة جذور التطرف وبناء قدرة الماليين على الصمود، مع تعزيز سيادة القانون في مالي وتوفير الفرص الاقتصادية والتنموية للمنطقة بأسرها.

وأخيرا، نؤكد على أهمية بذل الجهود للتصدي للتهديدات الأمنية المرتبطة بتغير المناخ في مالي، بما يتفق مع القرار ٢٥٨٤ (٢٠٢١)، مع مواصلة النظر في هذه المسألة في مجلس الأمن، حيث تولي دولة الإمارات أهمية كبيرة لمسألة التصدي لظاهرة تغير المناخ وما يترتب عليها من تداعيات على السلم والأمن الدوليين، ونتطلع إلى العمل مع شركائنا في هذا الصدد. ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتوفير برامج منسقة بشكل أفضل داخل الدول لضمان الأمن الغذائي والمائي. ولكننا نرى أنه من المهم أن تقوم وكالات التنمية والبنوك

الأساسي للمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا. علاوة على ذلك، فإن تجميد أصول دولة أو مؤسساتها العامة وشبه الحكومية لا يجوز أن يفرضه البنك المركزي لدول غرب أفريقيا، الذي يظل هيئة مستقلة منحها كل دولة عضو حقها السيادي في إصدار العملة.

وفيما يتعلق بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أدانت حكومة مالي ورفضت القرارات التالية التي لا تستند إلى أي نص للجماعة: إغلاق الحدود البرية والجوية بين بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومالي؛ تعليق المعاملات التجارية بين بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومالي؛ وتجميد أصول جمهورية مالي في المصارف المركزية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وتجميد أصول الدولة المالية والمؤسسات العامة وشبه الحكومية في المصارف التجارية لدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي خطابه إلى الأمة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، أعلن فخامة السيد أسيمي غويتا، الرئيس الانتقالي لمالي، أنه على الرغم من الطابع غير القانوني وغير المشروع واللاإنساني لبعض القرارات، فإن مالي لا تزال منفتحة للحوار مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتوفيق بين مصالح الشعب المالي واحترام مبادئ المنظمة. ودعا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تلك المناسبة إلى مراجعة تفسيرها للحالة في مالي بإجراء تحليل متعمق ووضع مصالح الشعب المالي فوق كل الاعتبارات الأخرى. وأخيرا، أكد الرئيس الانتقالي من جديد عزمه على بذل كل ما في وسعه من أجل العودة السريعة إلى النظام الدستوري وإحلال السلام والأمن في مالي.

ولذلك فإن حكومة مالي تناشد البلدان والمؤسسات الصديقة التضامن والدعم. وأود أن أشكر الشعوب الأفريقية التي تبدي دعمها للشعب المالي في هذه الحالة الصعبة.

أود الآن الرد على بعض الملاحظات التي أبدتها عدد من أعضاء المجلس. أولا، فيما يتعلق بالأمن، لوحظ أن الحكومة تواصل تكثيف جهودها لتجنيد وتدريب وتجهيز القوات المسلحة وقوات الأمن، بغية

السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالقول إن حكومة مالي تحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2021/1117). وأود أن أشكر أخي وصديقي العزيز السيد القاسم واني، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته. وأود أيضا أن أعتزم هذه الفرصة لكي أشكر أختي السيدة آدم ديكو على إسهامها في مناقشة اليوم.

وبعد أن استمعت إلى أعضاء مجلس الأمن، أود أن أرد نيابة عن حكومة مالي على ملاحظات الأمين العام في تقريره وعلى الملاحظات التي استمعت إليها اليوم.

أود أن أبدأ بالحالة الاجتماعية والسياسية في مالي، التي اتسمت بعقد المنتدى الوطني لإعادة التأسيس. وقد سمعنا جميعا أن الماليين، طوال شهر كانون الأول/ديسمبر، قاموا بتشخيص لا هوادة فيه للتحديات الحالية التي يواجهها بلدهم، وأن التوصيات ذات الصلة التي خرجت بها هذه الاجتماعات تشكل خارطة طريق جديدة للحكومة الانتقالية.

والإصلاحات السياسية والمؤسسية الموصى بها ستضمن الاستقرار المؤسسي الدائم ومستقبلا أفضل لشعبنا. وعقب هذه الاجتماعات، بدأت حكومة مالي على الفور مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية. ومع ذلك، فقد علمنا بدهشة باعتماد جزاءات اقتصادية ومالية ضد مالي. وتتناقض هذه التدابير تناقضا صارخا مع جهود الحكومة واستعدادها للدخول في حوار بغية التوصل إلى حل توافقي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد أدانت حكومة مالي بشدة هذه الجزاءات غير القانونية وغير المشروعة التي فرضها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في انتهاك صارخ للنصوص التأسيسية لهاتين المنظمتين، وفي تناقض مع مبادئ التضامن والمثل الأعلى لعموم أفريقيا.

وأود أن أذكر المجلس بأنه، فيما يتعلق بالاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، فإن الحظر الذي يقرره رؤساء الدول والحكومات على دولة ذات سيادة يشكل انتهاكا واضحا لمعاهدة الاتحاد والنظام

وأود أيضا أن أقول بضع كلمات لصديقتي السيدة توماس - غرينفيلد، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية. أولا، أشكرها على الرسالة القوية التي وجهتها في نهاية بيانها. لقد قالها رئيس العملية الانتقالية بالأمس وسأكررها: إن مالي لن تكون أبدا صدامية أو انغزالية مع شركائها التقليديين. لدينا مشاكل معقدة وصعبة يتعين حلها. ولم يعد بوسعنا دفن زوجاتنا وأطفالنا، ولا يمكننا مواصلة مشاهدة تدمير وحرق قرانا ومحاصيلنا أو تدمير تماسكنا الاجتماعي. نحن منفتحون على جميع أعضاء مجلس الأمن وكل شريك لمالي يرغب في مساعدتنا على استعادة السلام والنظام الدستوري في مالي. إن شعب مالي هو الأكثر التزاما بالديمقراطية. وأنفهم شواغل الأعضاء وأمل أن يكونوا إلى جانبنا لمراقبتنا في تلك العملية.

وفيما يتعلق باتفاق السلام والمصالحة بشأن مالي، أذكر بأن الحكومة والحركات الموقعة عليها لا تزال ملتزمة بتنفيذه الدؤوب والذكي. ولا تزال الأطراف الموقعة ملتزمة بالتعديل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وقد عزز المنتدى الوطني لإعادة التأسيس، الذي تحدثت عنه الآن، تنفيذ الاتفاق. ويوصي المنتدى بصياغة دستور جديد يشمل، من بين إصلاحات رئيسية أخرى، إنشاء مجلس شيوخ.

وفي إطار الفصل المتعلق بالتنمية في الاتفاق، أنشأت الحكومة صندوقا لتنمية المناطق الشمالية، ويسعدني أن المشاريع الـ ١٦ التي اختيرت في ذلك الإطار قد بدأت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، كما أشار الأمين العام في تقريره. وأناشد هنا شركاء مالي أن يواصلوا مساعدة مالي في تمويل تلك الاستراتيجية الإنمائية المحددة لمناطق شمال مالي.

وفيما يتعلق بالوضع الحالي في وسط مالي، تعمل الحكومة على تنفيذ الاستراتيجية الإدارية المتكاملة في وسط مالي، التي تركز على تعزيز الترتيبات الأمنية في الوسط والحوار المزمع مع مواطنينا المعتدلين.

وفيما يتعلق بمسألة زيادة عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي أشار إليها بعض

تعزيز قدراتها العملية، ويمكنني أن أقول لأعضاء المجلس إن هذه الإجراءات تحقق نتائج مشجعة جدا على أرض الواقع.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، شنت قوات الدفاع والأمن المالية هجوما واسعا في جميع أنحاء البلد، لا يزال مستمرا حتى يومنا هذا ويلحق خسائر فادحة بالجماعات المتطرفة، بما في ذلك قادة الإرهابيين. وجرت عدة اعتقالات، وتمت مصادرة كمية كبيرة من مواد الحرب. وستستمر تلك العمليات وتشتد بهدف نهائي هو استعادة سلطة الدولة، وتوفير الخدمات الإدارية والاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء الإقليم الوطني وحماية شعبنا وممتلكاته. وأحيي جميع الشركاء الذين يدعمون مالي في تحقيق تلك الأهداف.

وسأعنتم هذه الفرصة للرد على تعليق أدلى به زميلي سفير فرنسا وبعض أعضاء مجلس الأمن الذين يتهمون حكومة مالي باستخدام شركة أمنية خاصة. ومن يروج لحملة التضليل هذه يعرف جيدا أن مالي لم تتعاقد مع أي شركة أمنية خاصة وأنه لا يوجد مرتزقة على الأراضي المالية.

ومالي، من جانبها، لا تسعى إلى المواجهة - على الإطلاق. ولا يزال بلدي منفتحا أمام جميع الشركاء الذين يرغبون في مساعدته على مواجهة التحديات العديدة التي تواجه شعبنا. وفي هذا السياق، حافظت مالي على علاقة تعاون بين الدول مع الاتحاد الروسي منذ عام ١٩٦٠. وبفضل ذلك التعاون التاريخي والدينامي، يوجد حاليا مدربون روس في مالي لتقديم المشورة والتدريب للجنود الماليين على استخدام المعدات التي حصل عليها من الاتحاد الروسي.

وأتمنى أن يتعاطف صديقي العزيز السفير دو ريفيير مع شعب مالي ويدعمه في سعيه إلى تحقيق السلام والاستقرار. وشعب مالي ملتزم بوحدة جمهورية مالي وسيادتها وسلامتها الإقليمية وطابعها العلماني. وبصوت واحد، يقول الشعب المالي إن جميع شركاء مالي شركاء لجميع أبناء مالي. يعارض شعبنا الانقسام من خلال الصداقة بين شريحة من السكان تحرض على شريحة أخرى. وكلما فهمنا ذلك على نحو أفضل، كلما تمكنا بشكل أسرع من بلوغ أهدافنا المشتركة.

أعضاء المجلس، يسعدني أن أبلغ المجلس مرة أخرى أن حكومة مالي وافقت على طلب حكومة تشاد نشر ١ ٠٠٠ فرد من القوات الإضافية في أغيلهوك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

وفي الختام، أود أنؤكد بقوة أن شعب وحكومة مالي يؤكدان من جديد تقديرهما وامتنانهما للإسهام الهائل الذي قدمه مجلس الأمن في جهود تحقيق الاستقرار الجارية في مالي. وأشيد بجميع ضحايا الأزمة

في مالي - المدنيين والعسكريون، الأجانب والماليون - الذين سقطوا في ميدان المعركة في مالي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.